

البعد الهوياتي في العلاقات الأورو متوسطية: تقارب متوسطي أم هيمنة ثقافية

Identity Dimension in the Euro-Mediterranean: Mediterranean Convergence or Cultural Hegemony



أسماء بلاغماس

مخبر الأمن في منطقة المتوسط، جامعة باتنة 1، الجزائر، asma.belaghmas@univ-batna.dz

تاريخ النشر: 2021/07/10

تاريخ القبول: 2021/05/10

تاريخ الإرسال: 2021/01/15

ملخص:

مع نهاية الحرب الباردة، شهدت السياسات الأوروبية تجاه دول جنوب المتوسط تحولات مهمة في اتجاه مزيد من الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية والثقافية، وتعمق هذا التوجه بخاصة في الفترة التي تلت مؤتمر برشلونة، لكن وبفعل تزايد موجات الهجرة وتنامي العمليات الإرهابية ومعها الإسلاموفوبيا، فقد دفعت هذه التطورات بالأبعاد الهوياتية والثقافية إلى ممارسة تأثير أكبر في أجندة الاتحاد الأوروبي تجاه المتوسط، ويهتم هذا المقال بفحص ما إذا كان اهتمام الاتحاد الأوروبي بالبعد الهوياتي الثقافي في علاقاته الأورو متوسطية رغبة في تحقيق التقارب المتوسطي أم أنه مهتم فعلياً بتحقيق الهيمنة الثقافية؟ وقد توصلت إلى أن بلدان الاتحاد الأوروبي تعتمد إلى توظيف المتغير الثقافي لإرساء مزيد من الهيمنة متعددة الأبعاد.

الكلمات المفتاحية: الهوية؛ الهوية الثقافية؛ الإرهاب؛ الهجرة؛ الحوار الثقافي.

Abstract:

By the end of the Cold War, European policies towards southern Mediterranean countries have become more and more economic and cultural oriented, these policy trends have gotten momentum following the Barcelona Conference, but due to the increasing waves of immigration and the growth of terrorist operations along with Islamophobia, these developments increased the importance of Identity and cultural dimensions. This article examines whether the European Union's interest in the cultural identity dimension in its Euro-Mediterranean relations has the intention of achieving a Mediterranean rapprochement, or is it actually interested only in achieving cultural hegemony over its Mediterranean sphere of influence? I found that EU countries are actually using identity/cultural issues to realize a multidimensional hegemony.

Keywords: Identity; Cultural identity; Terrorism; Immigration; Cultural Dialogue.

* المؤلف المرسل: أسماء بلاغماس. asma.belaghmas@univ-batna.dz

مقدمة:

عرف العالم تحولات كبرى بعد نهاية الحرب الباردة بفعل التغيرات التي مست المقاربات النظرية وكذا المفاهيم، خاصة مفهوم الأمن الذي انتقل من الجانب العسكري ليشمل كافة الأبعاد والمستويات، كل هذه التحولات أدت إلى الانتقال من هيمنة العامل الايديولوجي في العلاقات الدولية إلى هيمنة العامل الهوياتي الثقافي والحضاري، وقد أدت هذه التغيرات إلى التأثير على رؤى النخب الرسمية والقيادات الأوروبية لمصادر تهديد الأمن الأوروبي خاصة رؤاها اتجاه المتوسط باعتباره منطقة جيو بوليتيكية تمس مباشرة بأمنه باعتبار البحر الأبيض المتوسط بحر غير مستقر. وعلى هذا الأساس أصبحت العلاقات الأورو متوسطية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة تتسم بسمة بارزة هي ارتباط السياسة الأوروبية اتجاه المتوسط بالبعد الهوياتي الثقافي إلى جانب البعدين التقليديين الاقتصادي والسياسي.

1. جذور الاهتمام بالبعد الهوياتي في العلاقات الدولية

أ. تعريف الهوية:

تعرف الهوية على أنها: "هي مجموعة المميزات الجسمية والنفسية والمعنوية والقضائية والاجتماعية والثقافية التي يستطيع الفرد من خلالها أن يعرف نفسه وأن يقدم نفسه وأن يتعرف الناس عليه. أو التي من خلالها يشعر بأنه موجود كأنسان له جملة من الأدوار والوظائف والتي من خلالها يشعر بأنه مقبول ومعترف به كما هو من طرف الآخرين أو من طرف جماعته أو الثقافة التي ينتهي إليها". وتنقسم الآراء حول علاقة الهوية بالثقافة إلى: (شرقي 2013، ص. 194)

- من يعتبر أن الهوية هي جزء من الثقافة. باعتبار أن الثقافة هي الإطار الأوسع الذي يستمد منه البشر شعورهم بماهيتهم. فمفهوم الهوية متعلق بمفهوم الثقافة، فهو مفهوم ثقافي تاريخي يتكون لدى الفرد من خلال الثقافة التي يحيا فيها، فدور الثقافة هو تكريس الهوية الثقافية للمجتمع.

- من يميز بينهما على أساس أن الثقافة لازمة لتوضيح حدود الهوية، إذ تقدم الثقافة الرموز اللازمة لرسم حدود جماعة ذات الهوية الواحدة، إلا أنه ليس بالضرورة أن للجماعة ذات الهوية الواحدة ثقافة منفصلة تميزها عن غيرها. وكذا على أساس قابلية الثقافة للتغيير بينما تتم الهوية بقدر أكبر عن الثبات أي أن المتغير الثقافي يضفي المعنى على الهوية. فالهوية، كما الثقافة، يمكن أن تجسد في أمة أو في قبيلة أو قد تتخذ طابعا إقليميا، ومن أهم الرموز التي تستمدتها الهوية من الثقافة في هذا الصدد: اللغة والدين، ولكن يمكن القول أن الثقافة المحلية والشعبية والفرعية الخاصة والمتغيرة لا يمكن أن تتناقض في جوهرها مع الأنماط الثقافية العامة والثابتة التي تطبع الهوية الوطنية والقومية للأمة بما فيها، وتشمل كل أفراد الأمة ذات الهوية الواحدة التي هي منتوج. صرف. للقوميات الثقافية الواحدة. وانطلاقا من أن الشخصية الجماعية أو الهوية لأي أمة هي منتوج ثقافي صرف وأن الثقافة هي مكوناتها ومركباتها وأنماطها المختلفة من أمة إلى أخرى باختلاف القيم المرتبطة بالتقاليد والمعتقدات وطرق التعبير عنها في هذه الأمة أو تلك.

ب. تعريف الهوية الثقافية:

المقصود بالهوية الثقافية: هي تلك المبادئ الأصلية السامية والذاتية النابعة من الأفراد والشعوب، وتلك ركائز الإنسان التي تمثل كيانه الشخصي الروحي والمادي بتفاعل صورتي هذا الكيان، لإثبات هوية أو

شخصية الفرد أو المجتمع أو الشعوب، بحيث يشعر كل فرد بانتمائه الأصلي لمجتمع ما يخصصه ويميزه عن باقي المجتمعات الأخرى، والهوية الثقافية تمثل كل الجوانب الحياتية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والحضارية والمستقبلية لأعضاء الجماعة الموحدة التي ينتمي إليها الأفراد بالحس والشعور الإنتمائي لها.

إن الهوية الثقافية هي تلك الحصيلة المشتركة من العقيدة الدينية اللغة والتراكم المعرفي وإنتاجات العمل والفنون والآداب والتراث والقيم والتقاليد والعادات والتاريخ والأخلاق والوجدان، ومعايير العقل والسلوك وغيرها من المقومات التي تميز في ظلها الأمم والمجتمعات. "ولبيست هذه العناصر ثابتة، بل متحركة ومتطورة باعتبارها مشروعاً أنياً ومستقبلياً يواكب مستجدات العصر، وهي قابلة للتأثير والتأثر، وكما يوجد قدر كبير من الثقافة الإنسانية المشتركة نتيجة للتواصل والتفاعل بين ثقافات الأمم المختلفة، يوجد قدر خاص يحفظ هوية مجتمع من المجتمعات. (بن حصير 2013، ص. 60)

ج- مفهوم الحوار الثقافي:

كانت المنظمات الدولية الثقافية أول من تطرق إلى فكرة حوار الثقافات، وفي مقدمتها اليونسكو الذي يطمح إلى جعل هذه الفكرة عقيدته الرئيسية، وقد عقد أول ندوة عالمية حول الموضوع في "أكتوبر 1990 في لشبونة". (غليون 1999) وتتحدد أسس الحوار الثقافي بـ:

التنوع الثقافي هو أساس التفاعل والتعايش بين الأمم والشعوب، وشرط للتفاعل الثقافي فالتفاعل لا يلغي التمايز. فالاختلاف الثقافي هو الذي يعمق الرؤى الحضارية الذاتية ويؤسس لقيم الحوار مع الآخر والتفاعل معه. فالحوار هدفه الالتقاء والتعايش مع احترام الخصوصيات. فلا وحدة للعالم إلا باختلاف الهويات والتنوع. فلا يمكن للثقافات أن تتوحد وتنصر في هوية واحد (رحيمة 2013) أو ثقافة واحدة. فالتاريخ الحضاري يشهد بأن التنوع كان سبباً في ازدهار الحضارة الإنسانية. فالحوار مع الآخر يعني استيعاب مستويات الخلاف واحترام التنوع. وينطوي على المقومات التالية:

- التواصل:

إن جوهر العلاقة بين الثقافات ينبع من واقع الصيرورة التاريخية، حيث ازدهرت الحضارات الإنسانية ونمت وتطورت بفعل التواصل والانفتاح الكامن في قدرة الثقافة على التعامل والتفاعل مع الثقافات الأخرى. ولم يشهد التاريخ أن حضارة من الحضارات القومية نمت وازدهرت دون أن تتصل بمن حولها من حضارات الأمم الأخرى. فالهوية الثقافية لا تتحقق بالجزلة والتقوقع داخل الذات. فالاعتراف بقدرة الثقافة على التأثير والتأثير يعد شرطاً أساساً لإقامة الحوار. فالقول أن هناك ثقافة مركزية، أو ثقافة قوية وأخرى ضعيفة قول مهالك يتبناه المناصرون لثقافة العولمة، التي تعني تعميم الثقافة الغربية على العالم، وهي بهذا الشكل نفي للأخروسلبه خصوصيته. (القماطي 2009)

- التكافؤ الحضاري:

يعتبر التكافؤ شرط من شروط الحوار، ويعني تساوي الأطراف من حيث الاعتبار بحيث تسقط سائر الصفات والألقاب بين المتحاورين. فالغرب يجب أن يتراجع عن كرهه الشديد والمتأصل للإسلام، وأن يعترف بالإرث الحضاري العربي الإسلامي ومدى تغذيته للحضارة الأوروبية. فالحوار يتطلب أن يكون الجميع متكافئين في الإنسانية أينما كانوا، وليس هناك إنسان من الدرجة الأولى، وأخرى من الدرجة الثانية بل لا بد من احترام

الجميع. فلا يجب أحد الأطراف أن يفرض رؤيته على الآخر. فما يريد الآخر هو تغيير خطابنا الديني ونظم تعليمنا وثقافتنا لتتماشى مع متطلباته. وهو لا يكون الحوار حوارا بل املاءات من الطرف القوي للطرف الأضعف، فالحوار الثقافي يستوجب وجود مرجعية تستند الى ضرورة احترام ما تعتنقه أطراف الحوار من أفكار، ومعتقدات مما يسهل عملية الحوار. ففي العصر الراهن أصبحنا نشعر أنه "مطلوب منا أن نستسلم ونتخلى عن كل ما عندنا من ثوابت حضارية لنفسح المجال للغير، بدليل أننا نلمس الرغبة لدى الآخر في الحديث عن تجديد الخطاب الديني والسياسي.. ان قيام الحوار بين الثقافات يشترط مقدما أن يكون الجميع على اقتناع تام بمبدأ التكافؤ الحضاري. فلا أفضلية لحضارة على حضارة أخرى. (شليبي 2003)

د. بروز الاهتمام بالبعد الهوياتي في العلاقات الدولية:

لم يكن الاهتمام بالبعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الدولية لصيقا بنهاية الحرب الباردة والتغيرات والتحولات الأكاديمية والعالمية الحاصلة بعدها، بل قد سبق وتناول عدد من المفكرين أهمية هذا البعد، ففي ثلاثينيات القرن الماضي طرح المفكر الايطالي "غرامشي" مصطلح الغطاء السياسي الخارق كمفهوم تقليدي للثقافة، فهو يعتبر أن الهيمنة الثقافية هي شكل الحكم الذي لا غنى عنه لحكم المجتمع المدني، فالتطبيق الحاكم يجب أن تستمد دعما من المثقفين والمؤسسات الثقافية لجعل الأخلاق والسياسة والقيم الهوياتية الثقافية مدونة لقواعد السلوك المقبولة عالميا، وجعل الجماهير العريضة من الناس تتفق بحرية مع أسلوب الحياة الاجتماعية الأساسية للفريق الحاكم، وهو ما استخدمته الدول الاستعمارية كسلاح قوي في حربها الخفية مع الدول المستعمرة. (أبركان 2009، ص. 79)

فالهيمنة عند غرامشي تعني "زعامة قائمة على الرضا"، ففي أي نظام يقوم على الهيمنة تعرض القوة المسيطرة معطيات النظام المنشود في ثوب عالي وتقدمه كنظام مفيد للجميع. ولا تعمل الهيمنة كعلاقة فظة للقوة بل تنتهج أسلوبا لطف بكثير من خلال نوع من أنواع الرضا العالمي. ويتقمص الأفراد والجمعيات والتيارات الفكرية والدول هذا النظام. فهم يتقاسمون طرق التفكير والقيم والمعايير. (بادي و سموتش، ص. 207)

وفي سنة 1964 استخدم "برنارد لويس" مفهوم صدام الحضارات أين اعتبر أزمة الشرق الأوسط لا تنبع من مجرد خصومة بين الدول بل من صدام بين حضارتين. (شليبي، 2003)

وفي سبعينيات القرن الماضي أشار المفكر المغربي "المهدي المنجرة" إلى الدور المركزي للهوية الثقافية، ففي عام 1979 تم نشر تقرير "نادي روما" الذي شارك في إعداده وذلك تحت عنوان: "من المهدي إلى اللحد" حيث أعلن التقرير ما يلي: "الهوية الثقافية تشكل مصدرا متناميا للنزاعات الاجتماعية والدولية، فهي تشكل على المستويين الوطني والدولي واحدة من أهم الحاجات النفسية غير المادية ويمكن أن تكون مصدرا من مصادر الصراع المتزايد داخل المجتمعات وبين مجتمع وآخر... فنحن نواجه صراعا جديا في مجال القيم... ويوجد نوع من التحكم. ولكن لا يوجد تقبل صاف أو ترحيب مخلص بقيم الجنوب...". (سعدي 2005، ص. 81)

لقد أولى المهدي المنجرة للقيم الهوياتي الثقافية والتواصل الثقافي أهمية كبيرة كمكونات حيوية في العلاقات الدولية، حيث ركز اهتماماته على التفاعلات الثقافية في مضمونها القيمي، ليستخلص تأثيرها الديناميكي في مجالات التاريخ والسياسة والشؤون الدولية. وفي عام 1988 صدر تقرير عن المعهد الياباني لتطوير الأبحاث "NIRA" بعنوان "مذكرة ليابان التسعينات" حيث كتب رئيس المعهد في مقدمة التقرير: "لم يعد ملائما

النظر إلى العالم من زاوية القطبية العسكرية، أي السلام الروسي الأمريكي، بل أصبح من الضروري رؤية العالم بشكل مخالف والتخلي عن رؤية النظام العالمي الذي طالما تم الدفاع عنه وتأسيسه على ترسبات بأوامر من الأمريكيين. ويمكن تسمية النظام العالمي الجديد عصر الحضارات المختلفة القائم عن انبثاق عصر تعايش حضارات متعددة". (سعدي 2005، ص. 82)

ليعود "المهدي المنجرة" ويتحدث مرة أخرى عن صدام الحضارات في مقال نشرته له المجلة الألمانية "دير شبيجل" "Der Spiegel" بتاريخ 11 فيفري 1991: "أن حرب الخليج التي اندلعت سنة 1991 هي الحرب الحضارية الأولى". وقام المهدي المنجرة بتقسيم التاريخ المعاصر إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: وهي المرحلة الاستعمارية والتي عشناها في حدود الخمسينيات والستينيات، وهي مرحلة واضحة في طبيعتها إذ يكفي أن تخرج للشارع لتعرف أعدائك.

المرحلة الثانية: ويسمى مرحلة الاستعمار الجديد، وهي مرحلة شبه استعمارية، تمتد من بداية الستينيات إلى أوت 1990. وهي شبه استعمارية لأننا نطبق برامج معدة بالخارج، خاصة تلك التي تسمى: "المساعدة الفنية" التي تأتيها من المنظمات الدولية.

المرحلة الثالثة: مرحلة ما بعد الاستعمار: وتبدأ من 1990 وتعرف هذه المرحلة حرب الثقافات والحضارات بين الشمال والجنوب وهي حرب بين فكرة التسلط والاستبداد الحضاري وبين فكرة الاختلاف والتعدد. (شليبي، 2003)

كما يرى "المهدي المنجرة" أن الغرب خائف ويعيش رعبا عميقا بسبب الأخطار التي يترقبها من الجنوب خلال السنوات المقبلة وذلك للأسباب التالية:

- خطر الانفجار الديموغرافي: الناتج عن تزايد وتيرة النمو السكاني داخل الجنوب، مقابل تراجع مهول في الهرم السكاني لدول الشمال.

- خطر التغيير الديمقراطي: والذي من شأنه تحديد كل مواقع الهيمنة والاستغلال الغربي لدول الجنوب.

- خطر حضاري: من شأنه الحد من هيمنة الحضارة الغربية خاصة الإسلام، فمنذ 1986 بدأت الحملة ضد الإسلام بعد أن كشف معهد الفاتيكان المتخصص في دراسة الإسلام أن عدد الكاثوليك انخفض لأول مرة في التاريخ عن عدد المسلمين (850 مليون مسيحي مقابل 865 مليون مسلم) مع احتمال اتساع الهوة بانخفاض نسبة المسيحيين وارتفاع نسبة المسلمين. (شليبي 2003، ص. 76)

ليكتسب البعد الهوياتي الثقافي أهمية كبيرة في الدراسات السياسية بعد نهاية الحرب الباردة، حيث تعتبر الهوية والثقافة الأكثر حساسية بين جميع الأبعاد الأخرى نظرا لتأثيرها على النظام الدولي في الفترة الجديدة خاصة مع كتابات "صامويل هنتغتون" حول صدام الحضارات clash of civilisation حيث يعتقد أن الصراع الدولي تحول من صراع الوحدات السياسية حول الموارد الأولية إلى صراع بين الثقافات والحضارات وأن هذا الصراع هو ما يميز تلك الفترة الجديدة. (قريب 2013، ص. 25)

هذا بالإضافة إلى المقالة التي نشرها الباحث البريطاني "باري بوزان" في مجلة الشؤون الدولية تحت عنوان "أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين" حيث يعتقد بوزان أن التصنيفات الدولية التي كانت سائدة قبل انهيار المعسكر الشيوعي قد فقدت معناها ولابد من تصنيف جديد لفهم الوضع الدولي الجديد. والتصنيف الذي اعتمده بوزان هو تقسيم العالم إلى مراكز وأطراف، المراكز وهي تلك الكتلة من الدول ذات الاقتصاديات الرأسمالية المسيطرة على العالم، والأطراف هي الدول الضعيفة اقتصاديا وسياسيا وتابعة للمركز. كما أولى "بوزان" أهمية لما أسماه الأمن الاجتماعي، في مجال العلاقة بين المركز والأطراف، ويتعلق الأمر بالأخطار التي تؤثر في نمط وهوية المجتمعات وثقافتها. حيث يقول: "إذا اجتمع خطر الهجرة وخطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع من الحرب الباردة الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل. ولاسيما بين الغرب والإسلام..." حيث يعتبر أن الهجرة وتصادم الثقافات مهمتان في تحديد مستقبل التطورات الدولية. (سعدي 2005، ص. 84)

يعتقد "برهان غليون" أن مفعول العولمة على مختلف الثقافات والهويات، بدأ يفرز خمسة توجهات يمكن لها مع الوقت أن تغير المعالم الجيو ثقافية للعالم: (سعدي 2005، ص. ص. 275-276)

الترابط بين الهوية الثقافية والاقتصاد: من خلال تأثير الرأسمالية العالمية والقيم الاستهلاكية في القيم الثقافية لكل شعوب العالم ما يؤدي إلى تنميط الثقافات وإفراغها من إشعاعها وحيويتها.

- العلاقة الجديدة بين الهوية الثقافية والجيو سياسية: من خلال تركيز العديد من المحللين على حرب الثقافات كعامل حاسم في العلاقات الدولية.

- العلاقة بين الهوية الثقافية والسياسة: فتتشكل ثقافة عالمية تقلص من نفوذ ودور الدول في التفاعل الدولي.

- العلاقة بين الثقافات والتي تراوح في تفاعلها بين الهيمنة، الإحباط والتمهيش. والثقافات المحيطة تعيش أزمة حقيقية بفعل هيمنة الثقافة الرأسمالية العالمية.

- العلاقة بين الثقافة والمجتمع: بمعنى اندماج طبقة من النخب العالمية في ثقافة عالمية يؤدي إلى اضطراب وفراغ المعنى داخل الثقافات الوطنية.

2. البعد الهوياتي في العلاقات الأورو متوسطية:

إن البحر الأبيض المتوسط يبدو وكأنه مهدد، أو بحر غير مستقر، ويعدد الباحثون كل عوامل الانفجار المجتمعية في هذه المنطقة: الانفجار الديموغرافي، الأصولية الإسلامية، الإرهاب، الهجرة، النزاع العربي الإسرائيلي، المشاكل الاقتصادية... كل هذه العوامل تجعل من البحر الأبيض منبعا للقلق والمخاوف على ضفتيه ولاسيما بالنسبة للضفة الشمالية.

لقد تحولت منطقة البحر إلى منطقة حدودية وتحولت الشراكة التنافسية بين الأوروبيين والعرب إلى نزاع لا متساو. حيث تحولت الهوية الاقتصادية العلمية إلى هوة هوياتية ثقافية. ولم تعد منطقة البحر المتوسط خط تماس بين المركز والأطراف، أو بين الشمال والجنوب وحسب بل أيضا منطقة مواجهة ثقافية بين المسيحية والإسلام، بين العروبة والأوروبانية. واتخذ اللا تساوي الاقتصادي بعدا دينيا. (بشارة 1998، ص. ص. 78-79)

فالعلاقات الأورو ومتوسطية كانت تصاغ من خلال ديناميات القطبية الثنائية، فحتى منتصف السبعينيات. كانت أوروبا تؤسس علاقاتها مع الدول المتوسطية بناء على وضع الثنائية القطبية. وفي قمة باريس 1972 قرر المجلس الأوروبي إقامة علاقات بناء على وضع المنطقة، ولكن استمرت العلاقات الأورو متوسطية تحت مظلة سياسات الحرب الباردة. ومع بداية التسعينيات، احتلت العلاقات مع المتوسط أولويات الأجندة الأوروبية. (Ash 2012)

فالبعد الهوياتي الثقافي قبل مسار برشلونة كان مجرد واحد من مجالات التعاون المتعددة، نتيجة لتبني الاتحاد الأوروبي مفهوما ضيقا للتعاون الثقافي عبر المتوسط والذي انحصر في مجالات التراث الثقافي المشترك، لكن مع الاعلان عن مشروع الشراكة الأورو متوسطية وتطور الأحداث التي أظهرت الحاجة لمقاربة جديدة تعيد تحديد الأولويات، ومن بين هذه الأحداث الانتفاضات العربية، وتساعد تنظيم الدولة الإسلامية مما أدى إلى تصاعد التطرف والإرهاب وانتهاكات حقوق الانسان.. كل هذا زاد من تدفقات اللاجئين والمهاجرين إلى دول الاتحاد الأوروبي، وبذلك انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولاً لقضايا الأمن أين حاز البعد الهوياتي الثقافي في العلاقات الأورو متوسطية أهمية أكبر، وهو ما نص عليه في بند مستقل والذي جاء فيه: "إن المشاركين يكررون الاعتراف بأن تقاليد الثقافة والحضارة في حوض المتوسط والحوار بين هذه الثقافات والتبادل على الصعيد الانساني والتكنولوجي والعلمي تمثل ضرورة للتقريب بين الشعوب وتشجيع التفاهم بينهم وتحسين الادراك المتبادل بينهم، وافقوا على إقامة شراكة في الشؤون الثقافية والاجتماعية والانسانية"، إن هذا النص يعكس تطورا في رؤية الاتحاد الأوروبي لمقترباته المتوسطية. (مصطفى 2004)

إن الاستراتيجية الأمنية الأوروبية الجديدة تقوم على إقامة منطقة أورو متوسطية بالتركيز على الأمن الهوياتي وكذا مبدأ الحوار بين الأديان والثقافات كوسيلة للتفاهم بين الشعوب، وقد كان هذا التطور في الرؤية الأوروبية للأمن الهوياتي نتيجة لسببين: (الحاج 2005، ص. 200)

1- تغير مصادر تهديد الأمن الأوروبي النابعة من المتوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث أدرك صناع القرار في الاتحاد الأوروبي أن هذه المصادر اتسعت لتضم كل ما يتصل بتهديد الأمن بمعناه الشامل، حيث أصبح هذا التهديد لا يقتصر على المصالح الأوروبية المختلفة في جنوب المتوسط، لكنه يهدد يمس المجتمعات والنظم الأوروبية ذاتها خاصة مع تزايد وجود المسلمين داخل أوروبا بسبب الهجرة.

2- التطورات الإقليمية والعالمية في عالم ما بعد الحرب الباردة والتي أفرزت اهتماما كبيرا على صعيد الفكر وعلى صعيد الحركة بالأبعاد الهوياتية الثقافية وتأثيرها على العلاقات الدولية.

أ. الإرهاب والهجرة غير الشرعية كتهديدات أمنية هوياتية في منطقة المتوسط

بعد الحرب الباردة تنوعت مصادر التهديدات الأمنية، بالانتقال من مصادر عسكرية بحتة إلى مصادر سياسية، اقتصادية، اجتماعية وثقافية. هذا إلى جانب التغيير في الانتشار حيث أصبح انتقال هذه التهديدات لا يمس فقط الدولة وإنما يمس المجال الإقليمي للدول. أصبح الإرهاب والهجرة من الهواجس الأمنية الأساسية في المنطقة المتوسطية، لذا يحتلان مركز الصدارة في جل الاتفاقيات والمبادرات الأمنية والخطابات الدبلوماسية.

تبني الاتحاد الأوروبي تعريفا للإرهاب اثر الاعتداءات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 حيث تبنت اللجنة الأوروبية في 19 سبتمبر 2001 مفهوما ذو انسجام جماعي للإرهاب، يتمثل في

أن المخالفات الإرهابية هي مخالفات مرتكبة عن قصد من طرف فرد أو جماعة ضد دولة أو العديد من الدول ومؤسستها وشعوبها من أجل تهديدها وإحداث إصابات بالغة الضرر في بنيتها السياسية، الاقتصادية أو الاجتماعية أو تدميرها كلياً. (عكروم 2011، ص. 82)

فبالرغم من وجود العديد من المنظمات المتطرفة في المنطقة المتوسطية مثل المنظمة الصهيونية، منظمة ITA الإسبانية، منظمة الألوية الحمراء في إيطاليا، تنظيم القاعدة بالمغرب العربي، الدولة الإسلامية في العراق والشام. إلا أن الخطاب السائد في دول شمال المتوسط هو اعتبار المسلمين كلهم إرهابيين، فكل مسلم هو إرهابي محتمل. وفي هذا يصرح الكاتب الفرنسي "أنطوان سفير" بقوله: " كل مسلم سيصبح إسلامي، وكل إسلامي يصبح إرهابي بالضرورة"، كما تعمدت الكاتبة الصحفية الإيطالية "أوريانيا فالانتشي" إلى نشر خطاب ملؤه الحقد والكراهية إلى كل ما يتصل بالإسلام والمسلمين ويجب إعلان الحرب عليهم. ان الموجة التي تعتمدها الدول الأوروبية في مكافحة الإرهاب ناتجة عن الخوف الغربي من الديانة الإسلامية، ومن انتشارها في دولها خاصة بتزايد أعداد المسلمين داخل الدول الأوروبية سواء المهاجرين أو المعتنقين الجدد للإسلام. (عكروم 2011، ص.ص. 76-77)

لا تتفق دول الضفة الجنوبية مع الدول الأوروبية في نظرتها للإرهاب وربطها للإرهاب بالديانة الإسلامية كما ترفض الأوروبية التي تتعامل بها الدول الأوروبية تجاه هذا الموضوع، لكن تتفق في رفض كل ما يزعزع أمن واستقرار المنطقة مهما كانت طبيعة الفاعل وايدولوجيته. إن دول جنوب المتوسط طالما استنكرت نشاط الجماعات المسلحة باعتبارها المتسببة في الأعمال الإرهابية وتقر بخطورة الارهاب وأهمية محاربتها لأنها تأثرت بنشاطها هي الأخرى. حيث صدر في تقرير عن أوضاع المسلمين في أوروبا عامي 2004-2005 من مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فقرة عن المؤشرات السلبية تم التأكيد فيها على تزايد ظاهرة الخلط المتعمد للربط بين الإسلام والإرهاب. وأن القضاء على الإرهاب والتطرف يتطلب تعاوناً وثيقاً ومنظماً بين جميع الدول الأوروبية ودول جنوب المتوسط التي تعتبر في نظر الغرب مصدرة للإرهاب. (الحاج 2005، ص. 294)، فأوروبا تشعر بالخطر القادم من الجنوب والمتمثل أساساً في تنامي موجة التطرف الديني، وأن هذه الظاهرة لا تهدد الدول المتوسطية فحسب بل الدول الأوروبية وخاصة منها المطلة على البحر الأبيض المتوسط، أي أن أوروبا تحاول عبر طرح الشراكة مع دول جنوب المتوسط جعلها منطقة حاجزة لمنع انتقال عدوى الارهاب من جنوب المتوسط إلى شماله. (بوعشة 2000، ص.90)

كما احتلت ظاهرة الهجرة الشرعية وغير الشرعية أولويات السياسات الأوروبية. وهو ما دفع بدول الاتحاد للقيام بالعديد من الإجراءات التشريعية والعسكرية والأمنية والاقتصادية بغية الحد منها. غير أن الظروف التي تعيشها دول جنوب المتوسط الاقتصادية والسياسية زادت من تدفق المهاجرين الى دول الاتحاد الأوروبي، ولهذا فان مشكلة الهجرة تبقى محافظة على أهميتها لدى الطرف الأوروبي. (الحاج 2005، ص. 247)، فقبل فترة نهاية الحرب الباردة كانت الهجرة بين ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية لا تشكل أي مشكلة بين بلدان الضفتين بل كانت وسيلة للتواصل والتعاون. لكن اليوم أصبحت من أخطر التهديدات. إذ تحولت بلدان الضفة الجنوبية مراكز لعبور المهاجرين إلى أوروبا وتعتبر الجزائر، تونس، ليبيا مناطق عبور للمهاجرين القادمين من النيجر، تشاد، السودان، نيجيريا وغانا. كما أصبحت تركيا منطقة عبور للمهاجرين السوريين. (عكروم 2011، ص. 94)

وتنظر دول الاتحاد إلى الهجرة كتهديد أمني هوياتي وخاصة مع تزايد عدد المهاجرين غير الشرعيين على ضوء تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلدان جنوب المتوسط. ويعيش حاليا في أوروبا ما يقارب 18 مليوناً من الأجانب ويتركز ثلثا هذا العدد في بلدان ثلاثة هي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، وأغلب هؤلاء المهاجرين أصلهم من تركيا (بالأكثر في ألمانيا)، أو من الجزائر والمغرب وتونس (بالأكثر في فرنسا وإسبانيا) وتراوح أعمارهم بين 25-60 عاماً. وأخذ تأثير المهاجرين يظهر بشكل متزايد على وجه الحياة الثقافية والسياسية للمجتمعات الأوروبية. (سمير 2000، ص. 57)

إن أهم ما يلفت النظر في إعلان برشلونة هو تركيزه على قضية الهجرة التي أصبحت تؤرق الدول الأوروبية، ولهذا حاول إعلان برشلونة إرساء قواعد لتنظيم الضغط السكاني والحد من الهجرة من دول الجنوب إلى دول الشمال، وربط هذه القواعد بمساعدات من أجل التنمية. (عدالة 2014، ص. 4)، حيث تختلف تقديرات نسبة المسلمين في أوروبا نظراً لاختلاف الطريقة المعتمد عليها. فالإحصائيات تشير إلى أن ما بين 15 إلى 20 مليون نسمة يعيشون في الدول الغربية لأوروبا. وتعتبر فرنسا وبلجيكا أكثر الدول الأوروبية التي يتواجد فيها المسلمون (ما بين 6 إلى 8)، تتبعها الدنمارك، المملكة المتحدة، السويد، ألمانيا، النمسا، النمسا وسويسرا (ما بين 4 إلى 5) ويتواجدون بنسبة أقل في كل من إسبانيا، إيطاليا والنرويج. (Europe، 2011)

ترى دول الضفة الشمالية أن الهجرة تمثل خطراً عليها من حيث:

- الاخلال بالبناء الديموغرافي في حالة استمرار الهجرة، بحيث يصبح العنصر المهاجر يشكل أغلبية السكان.
- الاخلال بالوضع الأمني: إذ من المحتمل ارتكاب المهاجرين خاصة الغير شرعيين للجرائم وزعزعة الأمن بالدول الأوروبية واستغلالهم من طرف الجماعات المسلحة، فتواجد المهاجرين في دول المركز يشكل تهديداً من دول المحيط على دول المركز وهو ما يسمى بتهديد "الطابور الخامس" الإرهاب.
- الاخلال بالوضع الثقافي: فمشكل الهجرة يؤدي إلى تصادم الثقافات والذي سيصبح سيناريو لنوع آخر من الحرب الباردة والتي ستكون مجتمعية بين دول المركز وجزء من دول المحيط من دول المحيط وخصوصاً بين الغرب والإسلام، أين ستكون أوروبا في خط المواجهة، فالهجرة تهدد الهوية والثقافة من خلال التأثير على الاثنية، الثقافة الدينية، وعلى اللغة وعدم مراقبة الهجرة يؤدي إلى غمر الثقافة. (Barry 2010)
- كما تعتقد دول شمال المتوسط بوجود علاقة بين الإرهاب والمهاجرين، هذا إلى جانب الخوف من أسلمة أوروبا خاصة مع تزايد عدد المهاجرين المسلمين وتزايد المسلمين الجدد، فالهجرة تؤدي إلى زيادة التنوع داخل أوروبا نتيجة اختلاف الجنسيات، الأديان والثقافات هذا أدى إلى مخاوف من زعزعة النظام الاجتماعي وتمييع الهوية القومية للدول الأوروبية. (Zofia 2010, p.80)
- الاخلال بالوضع الاقتصادي: إذ لا يمكن تجاوز المشكلة، فأوروبا تحتاج إلى العمالة ولكنها لا تريد هجرة دون قيود فتتحول إلى هجرة دائمة، فهي تحتاج إلى قوة عاملة مهاجرة لا إلى مجتمع من المهاجرين، أي مجتمع يصعب أو يستحيل اندماجه هوياتياً وثقافياً. (سمير 2000، ص. 58)

أما دول جنوب المتوسط فإنها تعتبر الهجرة أداة فعالة لتخفيف الضغط على سوق العمل الوطنية ووسيلة هامة لجلب مداخيل معتبرة من العملة الصعبة بفضل التحويلات المالية للمهاجرين نحو بلدانهم الأصلية.

تشكل الهجرة من جنوب المتوسط إلى الشمال حسب الكاتب محمد عابد الجابري خطرا على أمن دول المركز، فهي تهدد هويتها الحضارية لأن الهوية المرشحة للتصادم مع هوية الغرب هي الهوية الإسلامية لأسباب ترجع إلى الجوار الجغرافي والتنافس التاريخي واختلاف نظام القيم، حيث يقول باري بوزان: "إذا اجتمع خطر الهجرة مع خطر تصادم الثقافات أصبح من السهل وضع تصور لنوع آخر من الحرب الاجتماعية بين المركز وجزء من الأطراف على الأقل، ولاسيما بين الغرب والإسلام.

لذلك يحاول الاتحاد الأوروبي تغيير سياسات الهجرة، حيث بدأ الحديث عن الهجرة الانتقالية وعن الحصص والعقود الموسمية، وهنا نجد أن الاحتياجات الواضحة للاقتصاد الأوروبي تتناقض مع الاشتراطات العرقية والسياسية للمجتمعات الأوروبية، وزاد هذا التناقض بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فالهجرة السريعة أصبحت جريمة كما زادت القوانين الجديدة ضد الإرهاب من صعوبة الموقف، فالتناقض يكمن في كون دول جنوب المتوسط هي المورد الرئيسي للعمالة الأوروبية وفي نفس الوقت تعتبر مناطق لتوطين الإرهاب، ولذا أصبح التحكم في حركة العمالة في ما يطلق عليه "التحكم النوعي" هدفا استراتيجيا متعدد الأبعاد فهو اقتصادي وثقافي أمني. (سمير 2000، ص. 59-60)

كما اتبعت دول أوروبا العديد من الإجراءات للتخفيف من هذه الظاهرة منها: الهجرة الدائرية، اتفاقيات إعادة لضمان عودة المهاجرين غير الشرعيين إلى أوطانهم، توسيع التعاون بين أجهزة الشرطة على جانبي البحر الأبيض المتوسط، التعاون التقني حول تزوير الوثائق، عمليات الدوريات البحرية المشتركة كتلك التي تقودها وكالة الحدود الخارجية الأوروبية FRONTEX. (Gallego 2014, p. 307)

3. الحوار بين الثقافات كألية لبناء الأمن الهوياتي في المتوسط

يرى الاتحاد الأوروبي أن الحوار بين الثقافات يساعد على فهم الثقافات الأخرى بشكل أفضل ويؤدي إلى التسامح واحترام ثقافة الآخر ولغته ودينه. لذا يعتبر الحوار الثقافي واحد من أهم أهداف السياسة الأوروبية. فهذا الحوار يلعب دورا محوريا في بناء أوروبا متجانسة. كما يساعد على محاربة العنصرية وتطرف المهاجرين.

ومن أهم الدوافع الأوروبية للدعوة للحوار الثقافي في الفضاء المتوسطي هو تحقيق أمنها وفرض هيمنتها الثقافية. فلطالما كان تعزيز الأمن في المتوسط من بين الأهداف الرئيسية للسياسة الأوروبية، وما كانت الدعوة الأوروبية للحوار الثقافي في المتوسط إلا من أجل تحقيق هذا الهدف، فأوروبا بعد الحرب الباردة ترى أن أمنها أصبح مهددا أكثر من طرف دول جنوب المتوسط، وهذا التهديد بسبب الاختلاف الهوياتي الثقافي بين ضفتي المتوسط، وعلى هذا الأساس رأى بعض المفكرين أن الدعوة الأوروبية للحوار الثقافي ما هو إلا غطاء من أجل تحقيق أمن أوروبا وذلك من خلال جعل دول جنوب المتوسط حزام أمني لها.

أ. إقامة حزام أمني "الانتقال من الدولة الحاجزة إلى المنطقة الحاجزة" للتقليل من التهديدات القادمة من جنوب المتوسط

تعرف الدولة الحاجزة على أنها: "دولة صغيرة تقام أو يحافظ على وجودها بين دولتين أكبر تكون بمثابة حاجز أو عازل يمنع الصدام المباشر بينهما، ومن خصائصها أن تكون دولة ضعيفة غير قادرة على تعكير

الأمن للدول المجاورة، فالدولة الحاجزة بتعبير "جون كريستوف روفان" أو الدولة المحورية بتعبير "بول كندي" هي دولة من الجنوب تقع على خط تماس مباشر مع الشمال. (عدالة 2014، ص. 2)

وتطور المفهوم ليصبح مرتبط بجيو بوليتيك المناطق /الأقاليم خاصة مع التهديدات الأمنية الجديدة "التهديدات اللاتماثلية" التي أصبحت تتجاوز التهديدات العسكرية، ومع تغير مفهوم الأمن وتحول اتجاه المواجهة نحو الجنوب، فإن حدود منطقة الجنوب المتاخمة للشمال تحولت إلى مناطق حاجزة. ففي كتابه "الامبراطور والبرابرة الجدد" يعرف جون كريستوف روفان إقامة المناطق الحاجزة على أنها: "تشكيل ودعم مجموعة من الدول الحاجزة من أجل التحكم في التأثيرات القادمة من الجنوب، وتقلي قدراتها، وذلك مقابل الاستفادة من المزايا التي يمنحها الشمال".

فاستراتيجية دول الاتحاد الأوروبي أصبحت قائمة في جزء منها على بناء المناطق الحاجزة، والتي يطلق عليها Solana Javier اسم "مناطق الأمن" فيتوسيع الاتحاد الأوروبي زاد قربه من مناطق التوتر والتميم شأنها تهديد الأمن الأوروبي. لهذا فقد تضمن الخطاب الأمني الأوروبي إحداث نوع من التقارب ع حزام من الدول ذات الحكم الراشد من خلال علاقات وثيقة قائمة على التعاون، بمعنى الشراكة الأورو متوسطية. (رداف 2007، ص. 180-182)

وأصبحت مؤسسات الاتحاد الأوروبي تدفع بدول جنوب المتوسط وخاصة منها الدول العربية للعب دور حارس حدود الاتحاد الأوروبي. ومن أجل لعب هذا الدور على أكمل وجه يجب أن تحمل دول جنوب المتوسط نفس القيم والمعايير الغربية وهذا لا يتأتى إلا من خلال الحوار الثقافي الذي سيمكن أوروبا من نشر مبادئها وقيمها في جنوب المتوسط. فالاتحاد الأوروبي دعا إلى الحوار الثقافي في جنوب المتوسط ليس من أجل تحقيق التقارب وإنما لنشر ثقافته الغربية وفرض هيمنته خاصة الهيمنة الثقافية على المتوسط وذلك لضمان علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط ومن ثم تكون هذه الأخيرة بمثابة منطقة حاجزة تمنع وصول التهديدات القادمة من جنوب المتوسط إلى شماله.

ب. الدفع نحو الخارج:

إن مصطلح "الدفع نحو الخارج" يعني: "الدفع بسياسة معينة إلى دول أخرى". وتبنى هذه الآلية في الرؤية الأوروبية على فرضية أساسية مفادها: "أن الظروف الخارجية يتم التحكم فيها تدريجيا من الخارج إذا ما تم تبني استراتيجيات اندماجه بشكل مباشر". فنقل قيم الديمقراطية وحقوق الانسان تخدم أهداف السياسة الخارجية وخصوصا هدف "تشكيل البيئة المحيطة"، وذلك بإحداث تأثيرية تحويلية فيها، كما أن درجة اعتناق القيم المشتركة هي ما يحدد ويتحكم في نوعية التبادلات التي يمكن للشريك أن ينتظرها مع الاتحاد. (بوعمامة 2006، ص. 248)

يرى الاتحاد الأوروبي أن التجاور الجغرافي يقتضي إعادة توزيع للمسؤوليات بين ضفتي المتوسط، وقد أشارت لجنة الجماعات الأوروبية في وثيقة أصدرتها عام 2003 في هذا الشأن بشكل واضح، حيث جاء فيها: "إن تجاورا مشتركا يقتضي بطبيعة الأمور تقاسم الأعباء ومسؤولية مشتركة للرد على التحديات التي تهدد الاستقرار".

وهنا يتضح أن المقصود بعبارة المسؤولية المشتركة لا يمكن أن تخرج عن نطاق ما يرسمه ويحدده الأوروبيون من أدوار للأخريين في هذا الشأن. فأى مبادرة أو مشروع لمواجهة التهديدات سيكون ذو رؤية ممركة أوروبية، والواضح أن هناك توجهها أوروبيا متصاعدا أصبح يميل إلى ربط منح الاتحاد ومساعداته بمدى الاستعداد والقدرة التي يبديها كل طرف على تبني والانخراط في تنفيذ مجموعة من السياسات والاجراءات التي تهدف إلى حماية الاتحاد الاوروبي ضد مجموعة التهديدات المشتركة كالإرهاب والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة.

إن مبدأ نقل المعايير والقيم يفترض أن ترقية الاصلاحات السياسية والاجتماعية والتي من المفروض أن تسبق التحولات الداخلية للشركاء يجب أن تعامل على أنها غايات في حد ذاتها، في نفس الوقت تعد الدول الأوروبية كل دولة بعلاقة تفضيلية يغذيها التعلق الراسخ بالقيم المشتركة. (بوعمامة 2006، ص. 248)

كما أن الدعوة للحوار الثقافي كانت خوفا من انبعث الثقافات غير الغربية، لذا رأى الاتحاد الأوروبي أن من أولوياته احتواء هذه الثقافات. فهذه الثقافات كما يرى "هنتنغتون" تسعى إلى التحديث دون الأخذ بالترغيب لذا فعلى الغرب أن يحاول بصورة مستمرة التراضي مع تلك الثقافات غير الغربية والتي تختلف عن قيمها ومصالحها، فالهدف من الدعوة إلى الحوار الثقافي هو التعرف على المبادئ المشتركة التي يمكن أن تشكل أساسا لتفاهم والتعايش بين الغرب وباقي الثقافات. (سعدي 2005، ص. 136-137)، وتعميم القيم الغربية وهذا من أجل محاربة الإرهاب ومكافحة الأصولية الاسلامية، فالغرب يسعى اليوم لاستكمال تنميط العالم ليس اقتصاديا فقط على النمط الرأسمالي أو سياسيا فقط على نمط الديمقراطية والبرلمانية ولكن أيضا في إطار منظومة القيم الثقافية الحضارية الغربية. ولن يكتمل الانتصار الاقتصادي أو السياسي دون الثقافي الحضاري. فهناك مخاوف من الاسلام، ومن صراع الحضارات الذي يمكن أن يكون بين الحضارتين الغربية والاسلامية وستكون أوروبا في الواجهة لذلك جاءت الدعوة الأوروبية للحوار الثقافي من أجل فرض الهيمنة الثقافية على المتوسط والقضاء على القيم الاسلامية التي تهدد ثقافتها وأمنها حسب منظورها. (مصطفى 2007، ص. 14)

4. سبل تفعيل الحوار الثقافي كآلية لبناء الأمن الهوياتي في المتوسط:

يرى الباحثون أن المناقفة آلية من أبرز آليات حوار الثقافات والحضارات والعلاقات المختلفة بين الشعوب والأمم، تلك العلاقات التي نشأت منذ أقدم العصور، وأطلقت عليها مسميات عديدة مثل: الأخذ النقل، المحاكاة، التقليد والتأثير والتأثر. (البكوش 2005)

وقد أشار عبد الرحمن بن خلدون في التراث العربي لمفهوم المناقفة كمفهوم يتمحور في الغلبة والتبعية حيث يقول: "المغلوب مولع أبدا بالاعتداء بالغالب في شعاره ونحلته وسائر أحواله وعوائده، والسبب في ذلك حركة في النفس. أن النفس تعتقد الكمال في من غلبها وانقادت إليه أما لنظرة بالكمال بما وفر عندها من تعظيمه أو لما تغالط به من أن يقيدها ليست لغلب طبيعي إنما هو لكمال الغالب. (قويدر 2007)

وفي العصر الحديث استخدمت هذه الكلمة أول مرة في الأنثروبولوجيا الثقافية لأمريكا الشمالية بداية مع "Graebner" فهو أول من استعمل المفهوم سنة 1880 للدلالة على دراسة التغيرات الناتجة عن الاحتكاك بين شعبين وثقافتين مختلفتين. وقد جاء في معرض مذكرات كل من "Red Field" و "Herskovits" أنها: "مجمل الظواهر الناتجة عن اتصال مباشر يتواصل بين جماعات الأفراد ذات ثقافات مختلفة مع تغيرات لاحقة في أنماط الثقافة بين الأولى والثانية أي من تجمعات إلى أخرى".

وقد اقترح "Berry" أربع ميكانيزمات للمثاقفة هي: (قويدر 2007)

- الاستيعاب "assimilation" ويقصد به أن الفرد يترك هويته الثقافية الذاتية لأخذ هوية ثقافية مهيمنة.
- التهميش "Marginalisation" وفيه يترك هويته الثقافية دون الأخذ أو رفض الثقافة المهيمنة.
- الانفصال "Separation" وهنا يأخذ الفرد هويته الثقافية دون الأخذ بالثقافة المهيمن.
- الاندماج "Integration" وفيه يأخذ الفرد هويته الثقافية مع الأخذ بالثقافة المهيمنة.

وانقسم رأي المفكرين حول دور المثاقفة فهناك من يرى أن للمثاقفة دور سلبي، وهي المثاقفة التي تتم بالقوة وتسمى المثاقفة المفروضة، حيث يتحرك فضاء المثاقفة في العصر الحديث في فضاء يعمل لصالح الغرب بحيث لا يخرج عن المفهوم الغربي المتمركز على ذاته، حين يجعلها تتم من جهة واحدة تختزل تعايش وتلاقح ثقافات مختلفة في ثقافة أورو-أمريكية، ترى نفسها مركزا يتحاور مع ثقافات هامشية وبدائية، أي أن المثاقفة لا تحدث بين أمتين أو شعبيين أو حضارتين متساويتين وانما تتمثل في علاقة غالب بمغلوب وقوي بضعيف، لذلك نجد مفهومها يعمل لصالح الغرب. (البكوش 2005)

وفي هذا الصدد يقول حسن حنفي: "لا يخفى في عصرنا الراهن أن الغرب يعتبر ثقافته هي نموذج الثقافات وباسم المثاقفة يتم انحسار الخصوصيات الثقافية وابتلاع ثقافة الأطراف داخل ثقافة المركز، والعمل على اختراع مفاهيم مثل التفاعل الثقافي، التدخل الحضاري، حوار الحضارات، حوار الثقافات وهي مفاهيم تنتهي إلى أن ثقافة المركز هي الثقافة المشعة على كل الثقافات القومية والتي على كل ثقافة احتداؤها". وقد عبر "وليام جيمس" عن حضارة المركز وحضارة المحيط: ثقافة تدع وثقافة تستهلك. ثقافة تصدر وثقافة تنقل، ويقول "عبد الرزاق داوي": "... من هنا أصبحت علاقة الشرق بالغرب والتأثيرات الثقافية المتبادلة بينهما جد ملتبسة خاصة وأن هذا الغرب تأتي منه المعارف المختلفة والتقدم العلمي وفي الوقت نفسه تأتي منه التبعية والهيمنة..." في حين يرى آخرون أن للمثاقفة دور ايجابي وهي المثاقفة التي تتم بالقبول وتسمى المثاقفة الحوارية وفي هذا يقول "نبيل راغب" ان التفاعل الثقافي الصحي والحقيقي يقوم على اقتباس أكثر العناصر ايجابية من الثقافات الأخرى، ثم يتم تبادل الاقتباس والاستيعاب والهضم، فتزدهر الثقافات ومعها كل الكائنات والمجتمعات. فليس هناك تناقض بين المحلية والعالمية بين الأصالة والمعاصرة، فكلها قوى للدفع الحضاري.

يرى بعض المفكرين أن الحوار الثقافي لا يمكن أن يدفع من فرص التعاون السياسي والاقتصادي لتحقيق المصالح المشتركة وهذا نتيجة لتأثير حقائق اختلال توازن القوى والمصالح، وتأثير اتجاه الثقافة الغربية للهيمنة، مما يجعل هذا الحوار مجرد وسيلة في يد أوروبا لتحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة لتقليص مصادر التهديد ذات الطبيعة الهوياتية الثقافية- النابعة من الهجرة والأصولية الإسلامية، ووسيلة لتحقيق الهيمنة الثقافية على جنوب المتوسط وفصله عن دائرته الحضارية العربية والإسلامية. ورفض المركزية الغربية المعرفية والثقافية والفكرية النابعة من المركزية السياسية والاقتصادية لما في هذه المركزية من مخاطر الاستلاب الحضاري تحت مسمى وحدة التاريخ العالمي و وحدة الحضارة العالمية. ويمكن تلخيص وجهة نظر هذا الاتجاه في النقاط التالية: (مصطفى 2007، ص.ص. 12-13)

- وجود فجوة بين جانبي المتوسط على الصعيد الهوياتي الثقافي بمعناه الواسع، و هو الأمر الذي يدفع للقول أنه بالرغم من ضروريات العولمة الاقتصادية و السياسية، إلا أنه لا يمكن فرض نسق عالمي واحد للقيم، بل ينبغي مراعاة خصوصية الهوية الثقافية للشعوب والمحافظة على الهوية الوطنية، كما أنه لا يمكن فرض نموذج للتحديث على المنطقة يتعارض مع قيم الهوية الثقافية. ومنه فان التعاون الثقافي الأورو متوسطي هو من منظور أوروبي وشكل من أشكال الهيمنة المعرفية والثقافية للمتوسط .
- طبيعة استراتيجيات المنظمات الأوروبية والغربية بصفة عامة في التعامل مع قضايا التعاون المشترك مع الدول الأخرى. فالدول غير الأوروبية مطالبة بقبول القيم الثقافية الأوروبية باعتبارها المدخل الوحيد للدخول في مشاركة حقيقية مع أوروبا، ومن ثم فإن الاتحاد الأوروبي يرفض مفهوم التعددية الثقافية فبالرغم من دعوته للحوار الثقافي إلا أنه في واقع الأمر يرفض القيم الإسلامية وأكثر من هذا يقوم بربطها بالتطرف والإرهاب، و من ثم يسعى الى جعل قيمه الثقافية هي الإطار المرجعي لأي تعاون أوروبي متوسطي.
- إذا كانت المخاوف من فرض الهيمنة الثقافية الأوروبية ترتبط بحالة الخلل الراهنة في ميزان القوى الاقتصادية و السياسية بين الطرفين، و التي لا تقدم فرصا متساوية للاستفادة من الشراكة، فإن مسار وخبرات التفاعل التاريخي بين شعوب وثقافات حوض المتوسط المختلفة تبين أن هذا الوضع الراهن ليس إلا حلقة من حلقات تطور الهيمنة الأوروبية بأدوات عدة؛ ومن بينها الأداة الثقافية، سواء كأداة خادمة للأهداف السياسية والاقتصادية والعسكرية، أو كغاية في حد ذاتها. (مصطفى 2007، ص. 15). بمعنى قد تكون الدول الأوروبية تسعى من خلال تركيزها على البعد الهوياتي الثقافي إلى تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية في المنطقة دون تحقيق هيمنة ثقافية أو قد تكون تسعى إلى فرض الهيمنة الثقافية ومنها تحقق غاياتها السياسية والاقتصادية.
- يعتبر الحوار الثقافي وسيلة أساسية وضرورية لربط الجسور بين بلدان ضفتي البحر المتوسط على جميع المستويات، ويرى "رومانو برودي" رئيس المفوضية الأوروبية أن حوار الثقافات هو أحد الأهداف الجوهرية لقمة 5+5 ولقمة برشلونة التي سبقتها، وأضاف قائلا: إن الثقافة ليست شأن المتخصصين فحسب ولا قضية الحكومات لوحدها، إن الثقافة شأن الشعوب، وهذا يعني أن يعني أن الثقافة يجب أن تصبح أحد المحاور المركزية لسياسة الجوار والبعد الانساني لهذه الاستراتيجية الجديدة، الشيء الذي يفرض علينا العمل على تعزيز الحوار بين الثقافات، حوارا يكون مفتوحا أمام كل الأوساط الثقافية وأمام المجتمع المدني والشباب والجامعات ووسائل الاعلام، ليس فقط أمام الخبراء والمؤسسات الرسمية، كما يتعين علينا اعطاء الكلمة للشعوب ودعم التقارب الذي ندعو إليه.
- ومن بين مقومات نجاح حوار الثقافات الأورو متوسطية ما يلي: (مصطفى 2007، ص. 15)
- لا بد أن ندرك أن حوار الثقافات هو موضوع سياسي يقوم على قاعدة ثقافية تستدعي الدين بالضرورة، ومن ثم علينا أن نحسن من توظيف البعد الهوياتي الثقافي كأداة من أدوات السياسة الخارجية، وكذلك أن ننهج سبيل الإصلاح والتجديد الديني، ليس بمعنى أن نتخلى عن منظومتنا

- الحضارية ولكن أن نقدمها في صورتها الحقيقية، وهذا يستدعي حوارا بيننا أولا كما يستدعي تحسينا لصورة الاسلام في دائرتنا قبل أن نتجه لتحسينها في الغرب.
- إذا كان حوار الثقافات (الحضارات) لا يمكن أن يتم بمعزل عن حالة ميزان القوى، وإذا كانت حالة العلاقات الدولية تقدم لنا قطبا واحدا يتمتع بمزايا كثيرة في مجال القوة المادية، فلا أقل من أن نحاول أن نتوازن معه فكريا وقيميا.
 - يجب أن نسعى إلى إيجاد خيط ناظم يربط الجهود المبعثرة والمحاولات الجادة المنتثرة في شكل مؤسسي على مستوى الدولة الواحدة، مثلا في صورة إيجاد وحدة لحوار الحضارات في وزارة الخارجية، ثم على المستوى الاقليمي بتفعيل المنظمات.
 - يجب أن ندرك أن الحوار له مستويات متعددة كلها هامة ويمكن أن تلعب دورا لا بد أن نلتفت له.
 - تطوير مفهوم ديناميكي للحوار ما بين الثقافات من خلال التعاون بين شركاء المجتمع المدني في مجالات التربية والتعليم والثقافة والعلوم والاتصالات.
 - تعزيز التعاون الفكري وبناء القدرات في مجالات عديدة كحقوق الانسان، المواطنة، الديمقراطية، التنمية المستدامة، التعليم، مجتمع المعرفة والمعلومات وتمكين المرأة والشباب.
 - المساهمة في جعل المنطقة الأورو متوسطية منطقة للتعاون، التبادل، الحرية، الفهم المتبادل والسلام.
- وفي هذا الصدد يرى البعض أن تقوم مؤسسات المجتمع المدني في جنوب المتوسط بالتشبيك مع المجتمع المدني العالمي والانخراط في حوار يمكن أن يحد من محاولات قوى غربية استغلال التأثير على مسار حوار الحضارات نحو ما يحقق أهدافها هي، ويفرض قيمها على العالم، بعبارة أخرى فإن تفعيل حوار الشعوب قد يكون سبيلا للالتفاف حول ما يمارسه اختلال توازن القوى من تأثيرات سلبية على الحوارات الرسمية بين الحكومات. (بوكروخ 2009، ص. 15)
- وهناك مجموعة من التوصيات اقترحها زكي الميلاد انطلاقا من نظريته "تعارف الحضارات" تتلخص في النقاط التالية: (إدريس 2000)
- عالم الاسلام وإن افتقد القوة الحضارية فهو يملك القوة الثقافية ومنظومة القيم ويتطلع دائما للوصول إلى الحضارة
 - أن يتم التعامل مع مشروع حوار الثقافات كفعل وليس كرد فعل.
 - أن تتجه فلسفة الحوار إلى اكتشاف مجالات الاشتراك بين الثقافات.
 - أن يتجاوز مفهوم الحوار مسألة الخطاب مع الآخر إلى مسألة الخطاب مع الذات.
 - يتعين أن يتحول مشروع حوار الحضارات من ردهة التاريخ إلى أن يكون رؤية مستقبلية.

- ألا يقتصر حوار الحضارات على الجبهتين الإسلام والغرب أو حضارات المتوسط، بل لا بد من استحضار الرؤى الحضارية الأخرى.
- محاولة نقل الحوار الثقافي في البحر الأبيض المتوسط من الحوار بين الوزارات إلى الحوار بين الشعوب.

خاتمة:

يشكل حوض المتوسط التقاء حضارتين مختلفتين مما يعني في نظر الاتحاد الأوروبي تهديد مستقبله الأمني لذلك كان لا بد من اقتراح مشروع يقوم من خلاله بحماية أمنه وبذلك جاءت العلاقات الأورو متوسطية لتكريس المعايير والأبعاد الهوياتية الثقافية الأوروبية في جنوب المتوسط. ويعتبر مؤتمر برشلونة القاعدة الأساسية التي انطلق منها اهتمام الطرف الأوروبي بالبعد الهوياتي في علاقاته مع جنوب المتوسط، كان هذا الاهتمام بسبب العديد من الدوافع أهمها التغير في المفاهيم وكذا التغير في الإدراك الأوروبي للمصادر التي تهدد أمنه والقادمة أساسا من جنوب المتوسط، لذلك استخدم الاتحاد الأوروبي الأبعاد الهوياتية ضمن توجهاته نحو جنوب المتوسط، لأنه يرى في جنوب المتوسط مصدر تهديد أمنه وهويته، خاصة مع تزايد عدد المهاجرين وكذا تزايد الهجمات الإرهابية على الدول الأوروبية، فالهجرة والإرهاب تمثل تهديدا ثقافيا يمس هوية وأمن الاتحاد الأوروبي خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يربط الإرهاب بالدين الإسلامي وهو ما يزيد من مخاوفه، حيث انتقل الاتحاد الأوروبي إلى مفهوم أوسع وأكثر شمولاً لقضايا التعاون الثقافي عبر المتوسط، وللتقليل من هذه المخاوف وإيجاد حلول للهجرة والإرهاب اقترح الاتحاد الأوروبي العديد من السياسات ذات البعد الهوياتي، حيث حاول الاتحاد الأوروبي من خلال العلاقات الأورو متوسطية إقامة جسر عريق للتواصل الحضاري والثقافي بين أوروبا وجنوب المتوسط من خلال التركيز على البعد الهوياتي الثقافي وتوظيفه للهيمنة سياسيا وتكريس التبعية اقتصاديا.

كما أن الاتحاد الأوروبي استخدم البعد الهوياتي في العلاقات الأورو متوسطية كغطاء من أجل طمس الهوية العربية الإسلامية وبالتالي تحقيق الهيمنة الثقافية الغربية على المتوسط بعدما تحقق له ذلك في الجانبين الاقتصادي والسياسي، وكل هذا الاهتمام نابع من رغبة الاتحاد الأوروبي في تحقيق مصالحه وتكريس الهيمنة الثقافية والاختراق الثقافي والحضاري على حساب التقارب والمصلحة المشتركة، وبالتالي فإن دول جنوب المتوسط التي لا زالت لا تملك القدرة على المبادرة للمطالبة على الأقل بتطوير استراتيجية للإجابة على مبادرات الجار الشمالي (الاتحاد الأوروبي) لأنها لا يمكنها التطلع إلى الانتفاع بالآثار الإيجابية للسياسات الأوروبية دون تحمل تكلفة ومقتضيات ذلك. ولكي تواجه هذه السياسات لا بد أن تدرك بأن الغرض منها هو فرض الهيمنة الغربية وتحقيق الغزو الثقافي والقضاء على الخصوصية الثقافية في المنطقة، لذا لا بد من توحيد المواقف والرؤى وتظافر الجهود لمجابهة هذه السياسات التي تمثل تحديا بالنسبة لدول جنوب المتوسط.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

- أبركان، إ. (2008) تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة.

إدريس، هـ. (2000) حوار الحضارات من السؤال اللوي إلى السؤال الكيفي، مناقشة لأوراق ندوة: "كيف ندخل سنة حوار الحضارات".

<https://bit.ly/2MZQYVQ>

الكوش، م.م. (2005) المناقفة والأيدولوجية العصرية في لقاء الحضارات.

<https://bit.ly/3nROo0N>

الحاج، ع. (2005) سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، الطبعة الأولى، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية..

القماطي، هـ.م. (2009) أزمة الحوار الحضاري في زمن العولمة.

<https://bit.ly/3snjXmK>

بشارة، خ. (1998) ميشال كابرون: أوروبا في مواجهة الجنوب، العلاقات مع العالمين العربي والإفريقي، ترجمة: أديب نعمة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفرابي.

بوعشة، م. (2000) العرب والمستقبل في الصراع الدولي، الطبعة الأولى، ليبيا: الدار العربية للنشر والتوزيع.

بوعمامة، ز. (2006) السياسة الأوروبية للجوار: دراسة في مكون ضبط الآثار السلبية للجوار على الأمن الأوروبي، مجلة الفكر، العدد الخامس..

بوكروح، م. (2009) الدليل إلى الإدارة الثقافية، الطبعة الثانية، القاهرة: دار شرقيات للنشر والتوزيع.

حصير، ر.ب. (2012) الأمازيغية والأمن الهوياتي في شمال إفريقيا -دراسة حالة لجزائر والمغرب-، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة..

رداف، ط. (2007) المغرب العربي في التصورات الأوروبية: الشريك أم المنطقة الحاجة

<https://bit.ly/2LUE3nP>

سعدى، م. (2005) مستقبل العلاقات الدولية من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، ترجمة: أديب نعمة، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفرابي..

سموتش، ب.ب. (د.ت.) انقلاب العالم، سسيولوجيا المسرح الدولي، ترجمة: سوزان خليل، دار العالم الثالث.

سمير، أ. (2000) العلاقات الأوروبية العربية قراءة نقدية، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية.

شرقي، ر. (2013) الهوية الثقافية الجزائرية وتحديات العولمة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الحادي عشر، جوان.

شليبي، م. (2003) دور الثقافة في هندسة العلاقات الدولية.

<https://bit.ly/3igeNEx>

عدالة، ج. (2014) تطور سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه منطقة المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد التاسع عشر.

عكروم، ل. (2011) تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط، بسكرة، دار بن بطوطة للنشر والتوزيع.

غليون، ب. (1999) نقد صراع الحضارات وحوار الحضارات في أصل التفاهم بين الأجناس.

قاليجو، أ.أ. (2014) الكتاب السنوي للبحر الأبيض المتوسط: مشروع ممول من طرف الاتحاد الأوروبي، صدر باللغة العربية بمساعدة الاتحاد الأوروبي، عمان، الأردن: دار فضاءات للنشر والتوزيع.

قريب، ب. (2012) السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، باتنة.

قويدر، ب.أ. (2007) المناقفة: دراسة في المفهوم والتداعيات، أبحاث ومقالات، العدد، 14، الجزائر.

مصطفى، ن.م. (2007) أوروبا وحوار الثقافات الأورو متوسطية: نحو رؤية عربية للتفعيل، برنامج حوار الحضارات، . القاهرة.

مصطفى، ن.م. (2004) البعد الثقافي للشراكة الأورو متوسطية: لدوافع، الأهداف، المسار-رؤية نقدية، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي نحو تفعيل التعاون الاقتصادي بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط.

<https://bit.ly/2LEiKHh>

باللغات الأجنبية:

Ash, S. (2012). from the Euro-Mediterranean Patnership to the Union for the Mediterranean.

<https://bit.ly/3ihHrVF>

Barry, B. (2010). New pattern of global security in the tewenty first century:alogue in the E,U Policy, Journal of Intercultural Management Vol.2.

<https://bit.ly/3qIVcpe>

Europe, M. i. (2011). Promot Integration and Counterling Extremism, repport for congress.

<https://bit.ly/3svWqQP>

Zofia, W. W. (2010). The Role of Intercultural dialogue;. Journal of Intercultural Management.